دائرة الشرطة المعنيّة بالتحقيق في القضايا القديمة – التحديث الربع سنوي – التقرير الختامي – 16 نوفمبر \ تشرين الثاني 2020.

مُقدِّمة

1. هذا هو التقرير الربع سنوي الأخير المُتعلِّق بتحقيقات دائرة الشرطة المعنيّة بالتحقيق في القضايا القديمة. يُغطِّي هذا التقرير الفترة الواقعة ما بين 30 سبتمبر \ أيلول 2020 وحتى 16 نوفمبر \ تشرين الثاني 2020. في هذا الربع، أغلقت دائرة الشرطة المعنيّة بالتحقيق في القضايا القديمة، أو أنها في طور الإغلاق، تحقيقًا واحداً كاملًا. تم الانتهاء من القضايا المعروضة أمام دائرة الشرطة المعنيّة بالتحقيق في القضايا القديمة.

القضايا المنظورة

2. منذ أن تولّت دائرة الشرطة المعنيّة بالتحقيق في القضايا القديمة ما تبقّى من قضايا قديمة في تاريخ 1 من شهر يوليو/ تموز 2017، تمكّنت من إغلاق، أو انها في صدد إغلاق 1291 ادعاءاً.

2.1 الجدول رقم 1: عدد الادعاءات الموروثة قيد تقييم القضايا أو التحقيق فيها أو إغلاقها.

	الادعاءات المتلقاة/المحددة	الادعاءات التي ما زالت في طور تقييم القضايا	الادعاءات قيد التحقيق	الادعاءات: المُغلقة أو على وشك الإغلاق
1 يوليو \ تموز 2017	1261[1]	1145	116	0
30 سبتمبر \ أيلول 2017	1261	743	116	402
31 ديسمبر \ كانون الأول 2017	1263	485	119	659
31 مارس \ آذار2018	1265	203	146	916
30 يونيو \ حزيران 2018	1265	19	141	1105
30 سبتمبر \ أيلول 2018	1274	17	144	1113[2]
31 ديسمبر \ كانون الأول 2018	1282[3]	2	152	1128
31 مارس \ آذار 2019	1282	2	146	1134
30 يونيو \ حزيران 2019	1283	1	128	1154
30 سبتمبر \ أيلول 2019	1283	1	90	1192
31 ديسمبر \ كانون الأول 2019	1283	1	83	1199
31 مارس \ آذار 2020	1289[4]	1	83	1205
30 يونيو \ حزيران 2020	1289	0	75	1214
30 سبتمبر \ أيلول 2020	1290[5]	0	3[6]	1287
16 نوفمبر \ تشرين الثاني 2020	1291[7]	0	0	1291

[1] كان عدد القضايا الموروثة الأصلية 1261 قضية، غير أنه تمّ تخصيص قضيتين بشكل غير صحيح وتم إغلاق قضية واحدة بشكل خاطئ أثناء تولّي فريق الادعاءات التاريخية العراقية IHAT للتحقيقات. اتضح أن الادعاء الذي تم تخصيصه بشكل خاطئ كان مطلوباً ليكون جزءاً من القضايا المنظورة. لذلك، يظل المجموع الجديد للقضايا الموروثة عند 1261.

[2] تم الإبلاغ سابقاً على أنها 1122 ادعاء ولكن 10 ادعاءات، تم تسجيلها على أنها فحصت عن طريق الخطأ ، وتم تخصيصها الآن لتحقيقٍ جارٍ.

[3] في هذا الربع، تم إضافة 8 ادعاءات إلى عدد القضايا المنظورة. هذه ليست ادعاءات "جديدة" – تم تسجيل 5 منها على أنه قد تم فحصها أو غربلتها من قِبَل فريق الادعاءات التاريخية العراقية IHAT عن طريق الخطأ وتم التعرف على 3 ادعاءات أخرى خلال تحقيقين جاريين.

[4] في هذا الربع، تم تحديد 6 ادعاءات أخرى كجزء من تحقيقٍ جارٍ، تم غربلة ادعاءين وتم تخصيص أربعة ادعاءات للتحقيق الجاري.

[5] في هذا الربع، تم تحديد ادعاء على أنه لم تتم معالجته مسبقاً.

[6] تم استبعاد ادعاء قيد التحقيق من القضايا المنظورة باعتباره ليس ادعاءاً جنائياً.

[7] في هذا الربع، تم تحديد ادعاء تم تسجيله بشكل خاطئ عندما تمت غربلته بواسطة فريق الادعاءات التاريخية العراقية IHAT.

الجدول رقم 2: عدد التحقيقات ما بين الأول من يوليو \ تموز 2017 وحتى 16 نوفمبر \ تشرين الثاني 2020.

الادعاءات قيد التحقيق		عدد التحقيقات		
		الإجمالي	مكتملال	مسارات التحقيق الموجّهة
1 يوليو \ تموز 2017	116	43	28	15
31 ديسمبر \ كانون الأول 2017	119	51	26	25
31 مارس \ آذار 2018	146	55	26	29
30 يونيو \ حزيران 2018	141	51	27	24
30 سبتمبر \ أيلول 2018	144	51	27	24
31 ديسمبر \ كانون الأول 2018	152	37	19	18
31 مارس \ آذار 2019	146	31	18	13
30 يونيو \ حزيران 2019	128	27	15	12
30 سبتمبر \ أيلول 2019	90	23	12	11
31 ديسمبر \ كانون الأول 2019	83	18	10	8
31 مارس \ آذار 2020	83	14	9	5
30 يونيو \ حزيران 2020	75	10	8	2
30 سبتمبر \ أيلول 2020	3	1	1	0
16 نوفمبر \ تشرين الثاني 2020	0	0	0	0

الإحالات

3. ورثت دائرة الشرطة المعنيّة بالتحقيق في القضايا القديمة إحالة واحدة من فريق الادعاءات التاريخية العراقية IHAT موجّهة إلى سلطة الادعاء العام. وقد تم إيقافها من قبل سلطة الادعاء العام.

3.1 قام جهاز الشرطة في شهر إبريل/ نيسان 2019 بإحالة ثلاثة أفراد إلى سلطة الادعاء العام بخصوص حادثتين منفصلتين، تتعلق بوفاة شخصين عراقيين أثناء احتجازهما لدى القوات المسلحة التابعة للمملكة المتحدة في عام 2003. في يوليو/ تموز 2019، قرّرت سلطة الادعاء العام عدم وجوب توجيه تهم في هذه القضية.

3.2 في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول، أحال جهاز الشرطة 2019 شخصين إلى ضابط قيادة مُعيّن بخصوص جرائم متعلقة بحدوث اعتداءات مزعومة وسوء معاملة تعرّض لها عراقيون أثناء احتجازهم لدى القوات المسلحة التابعة للمملكة المتحدة في شهر إبريل/ نيسان 2004. في 19 أكتوبر \ تشرين الأول، قام ضابط القيادة بإحالة الأفراد إلى سلطة الادعاء العام. قرّرت سلطة الادعاء العام بأنه لا ينبغي توجيه أي اتهامات في في هذه القضية.